الأنسنة سبيلا لتجاوز العنف
من خلال أعمال محمد أركون

د/فارح مسرحي[1]

تقديم:

حظي المشروع الفكري الذي نظر له محمد أركون في العقد الأخير بالعديد من الدراسات والبحوث الأكاديمية في مختلف بقاع العالم ، ولعل الملاحظة الأبرز حول مختلف هذه الدراسات–التي اطلعنا عليها طبعا–اهتمامها بالجانبين النظري والمنهجي من هذا المشروع على غرار الاهتمام بنقد العقل الإسلامي أو الإسلاميات التطبيقية أو منهجه في قراءة التراث العربي الإسلامي وكذا تنظيراته المتعلقة بإعادة قراءة القرآن الكريم، وبالرغم من أهمية هذه الدراسات إلا أنها في اعتقادنا لم تغط مختلف الورشات البحثية الكثيرة التي افتتحها أركون –دون أن يكملها في الغالب– من ذلك إغفال هذه الدراسات للجانب العملي أو الشق الاجتماعي –السياسي من هذا المشروع، وهو شق مهم جدا بالنظر لارتباطه بالواقع المعيش مباشرة وسعيه للكشف عن مواطن التأزم ومكامن الحرج في هذا الوقع، وكذا مقترحاته بشأن مسارات التدخل النقدي لتجاوز هذه الأخلال والأغلال التي تكبل الإنسان العربي المسلم.

وبالنظر للمعطيات المؤطرة لراهن المجتمعات العربية الإسلامية نلاحظ جليا زيادة درجة الاضطراب والفوضى وعدم الاستقرار، وتزايد موجات العنف بمختلف أشكاله وتمظهراته، من العنف داخل الأسرة خاصة ضد الأطفال والنساء إلى العنف في المؤسسات التربوية والاقتصادية والرياضية، وصولا إلى العنف بين الجماعات والطوائف والدول، فإذا تأملنا مجتمعاتنا اتضح لنا بجلاء أن مظاهر العنف وأشكاله مبثوثة في كل مكان، فشعوبنا متخمة بشتى أشكال العنف وفنونه–إذا جاز التعبير– من العنف المادي والبدني إلى العنف اللفظي إلى العنف الرمزي...الخ، لدرجة أن جل الدول العربية الإسلامية أصبحت بفعل هذا العنف الفظيع معرضة للتقسيم والتفتيت–مثلما حصل فعلا في السودان وقد يحصل في أفغانستان، ليبيا، وسوريا، واليمن وغيرها من بؤر التوتر العنيف– وربما تزول بعض الدول نهائيا إذا ازدادت الأوضاع تأزما في المستقبل، مما يدل على أن العنف السياسي والديني والمذهبي المدعوم بإيديولوجيات عرقية مذهبية متعددة هو الأكثر خطورة، لأن الجماعات تمارسه بوصفه حقا مقدسا ومسؤولية أخلاقية لحماية كيانها أو تحسين أوضاعها أو لاستعادة حقوقها من جهة ورغبة في الأجر والجزاء العظيم الذي تجتهد للظفر به، إن لم يكن في هذا العالم ففي عالم بعده، ومن ثم فهي تمارس العنف بكل حزم وحماس، ودون أية مساءلة للذات أو وقفة نقدية مع مبررات هذه الممارسة ومسوغاتها.

---

1 أستاذ محاضر قسم الفلسفة–جامعة باتنة–1

إن هذه الأوضاع التي تعيشها مجتمعاتنا تحتم علينا أكثر من أي وقت مضى أن نبحث في سبل الفكاك منها وتدارك مصائرنا قبل أن يصبح ذلك غير ممكن، فلابد من البحث في كل ما من شأنه ضمان التعايش بين المختلفين طالما أن الاختلاف ضروري ولا جدوى من إنكاره أو تناسيه، وهذه المسألة، أقصد مايتيح التعايش قد تكون مثار اختلاف بين الباحثين على اختلاف توجهاتهم وايديولوجياتهم، فقد يعتبر بعضهم العرق أو الانتماء الإثني أساس قبول العيش معا، مثلما قد يعتبر آخر الدين أساسا أو سبيل للتساكن والعيش المشترك..، وإذا عدنا للمدونة النصية لمحمد أركون وموقفه من هذه المسألة بالذات نجد أن المقولة أو المبدأ الذي يفرض نفسه في هذا السياق هو مفهوم الأنسنة، وقد خصص له العديد من الدراسات لشرح مزاياه وتاريخه في السياقين العربي الإسلامي –لاسيما لدى أبو حيان التوحيدي ومسكويه وجيلهما– والسياق الغربي، وتنظيرات أركون الكثيرة لمفهوم الأنسنة –مثلما عنون أحد كتبه المترجمة للعربية بـ:معارك من أجل الأنسنة..–دليل كاف على أنه لا مستقبل لنا في نظره إلا ونحن مستأنسون بالأنسنة ساعون لتجسيدها في أرض الواقع.

وقبل الخوض في حيثيات هذه الأنسنة ومقتضياتها، وكما أن معرفة الداء سابقة على وصف الدواء، فإنه لابد من تشخيص الداء بدقة حتى تؤتي الحلول أكلها، ويمكن الجزم أن أس العضال الذي ينخر جسد مجتمعاتنا ويسوق مصيرها نحو الهاوية هو العنف بشتى صوره وكل ما يرتبط به من استبداد أوعنف مضاد، من هنا فإن البحث في هذا الموضوع بمختلف تمظهراته، وبكل تمفصلاته مع الحقول البحثية الأخرى يكتسي أهمية بالغة بالنظر أولا: لما يكتنفه من التباس وتعقيد نتيجة تعدد مظاهره وصوره، وثانيا: لما يتطلبه الواقع الذي نعيشه من ضرورة فهم وكشف أسباب هذه الظاهرة التي ما فتئت تزداد اتساعا وخطورة، ثالثا: لم يعد كافيا الاستئناس بتلك التفسيرات التي ظلت النخب الحاكمة عندنا ترددها بعيد الاستقلال، على شاكلة الأيادي الأجنبية، والمؤامرات ضد الوحدة الوطنية والعمالة لأطراف خارجية..الخ، تبريرات كهذه كما يراها الكثيرون لم تعد كافية ولا فعالة، إذ لا يمكن الاستمرار في تعليق جميع مصائبنا وخيباتنا على مشجب الآخر، فما يعصف بالعالم العربي الإسلامي من عنف شامل، إنما هو أمارة واضحة على إخفاق مشاريع التنمية السياسية والثقافية والاقتصادية، وطغيان الاستبداد السياسي والديني وغياب ثقافة التعدد والاختلاف والتسامح والديمقراطية والحرية.

أولا: في مقاربة أركون للعنف:

العنف على شاكلة مختلف الظواهر الإنسانية والاجتماعية، ظاهرة معقدة ومتداخلة في شبكة علاقات مع ظواهر أخرى، ومن ثم فلا يمكن تفسيرها بصورة دقيقة من خلال ردها إلى عامل دون آخر، فعلماء النفس يؤكدون أن العدوان صنو الإنسان، مثلما يؤكد علماء الاجتماع والسياسة أن السعي للسيطرة والهيمنة ظاهرة اجتماعية، كما يشهد التاريخ البشري على أنه لم تخل فترة زمنية من العنف بمختلف صوره بين الجماعات والأمم، وقل الأمر نفسه عن الاقتصاد والإناسة وغيرهما، فالعنف متجذر في التجربة البشرية، حتى أنه يمكن القول أن الإنسان عنيف بطبعه.

ومقاربة أركون لموضوع العنف في السياقات الإسلامية تقوم على عدم إخراجه من البنية التي يشتغل ضمنها متمفصلا مع عوامل أخرى لاسيما العاملين الديني والسياسي أي علاقاته بالمقدس والحقيقة والسلطة وكذا المعرفة، وهذا في مختلف المجتمعات والثقافات وعبر مختلف المراحل التاريخية وفقا لما أسماه بالمثلث الأنثروبولوجي: العنف/التقديس/الحقيقة.

هذا الثلاثي هو واحد من ثلاثيات عديدة رصدها أركون للدلالة على مواطن جدل مضامين التراث مع المجتمع واللغة والتاريخ، ويدعوها بالمثلثات الأنثربولوجية (Triangles anthropologiques) معتبرا إياها "المواقع المعرفية بصفتها المقدمة الاستكشافية والاختبارية لنقد العقل الديني من خلال النموذج الإسلامي"[1]،

هذه الأرضية التي يعتمدها أركون في دراسته لظاهرة العنف تطرح العديد من الإشكاليات التي ينبغي مناقشتها في بلداننا اليوم قبل غد على شاكلة: ما العلاقة بين العنف والدين أو التقديس؟ ما علاقة العنف بالإسلام؟ بمعنى آخر هل هو مقوم رئيس في الإسلام كما يدعي بعض المحللين، أم أنه حدث عرضي مرتبط بتجارب خاصة؟ وما علاقة العنف بالحقيقة وبالمعرفة؟ وكيف وصلنا لهذه الدرجة من العنف؟ هل من سبيل للخروج من دوامة العنف وتجاوز أنظمة الاستبعاد الدوغمائي المتبادل بين المذاهب والملل والنحل؟

مقاربة أركون تنطلق من الدعوة إلى ضرورة ربط ظاهرة العنف بتمفصلاتها الأساسية ضمن المثلث الأنثروبولوجي: عنف/تقديس/حقيقة، وهذه الدعوة إلى تبني المقاربة الأنثروبولوجية، تندرج ضمن مشروعه العام الذي يقوم على رصد مختلف التمفصلات الأساسية في التجربة البشرية من مختلف النواحي الثقافية، الدينية، السياسية، فإذا كان العنف ممارسة أو سلوكا، فإنه لابد أن يكون مبنيا على تصور معين على المستوى النظري أو الفكري، باعتباره تمثيلا وتعبيرا عن الحقيقة، ولكن ما الذي يسمح بالانتقال من تصور أو "حقيقة" معينة إلى ممارسة العنف؟ ببساطة، إنه التقديس أو المقدس، ففي سبيله تتم التضحية، وفي سبيله تسيل الدماء وتزهق الأرواح، وكثيرة هي الحروب التي تمت باسم الدين، أو باسم الإله، والمتتبع لأشرطة الفيديو التي تبثها الجماعات الإرهابية وتصور فيها عمليات القضاء على ضحاياها، يجد أن تصفية الضحية يكون مسبوقا بقراءة نصوص أو آيات معينة وربما يتم التكبير قبل الذبح !! هذا ما يجعلنا نطرح سؤالا ملحا يتعلق بخلفيات ومبررات هذا الفعل؛ فما الذي يجعل الإنسان بكل بساطة يصل إلى ممارسة هذه الدرجة من العنف باسم المقدس؟

من المتفق عليه أن المعطى الديني ملازم للتجربة التاريخية للبشر، وقد لعب دورا تاريخيا مهما في جل المجتمعات، غير أن هذا الدور كان متأرجحا بحسب المعطيات وموازين القوى، فمثلما لعب دورا

[1] محمد أركون: القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، ت: هاشم صالح(بيروت: دار الطليعة، ط1، 2001)، ص45.

إيجابيا في النزوع للسلم أثناء بعض اللحظات التاريخية، كان محركا قويا للعنف وللعنف المضاد في لحظات أخرى.

والدين أيا كان–سماويا أو وضعيا وحتى أغلب الإيديولوجيات المعاصرة التي لا تختلف في كثير من المعطيات عن الدين– يقدم نفسه لأتباعه كـ "منظومة من العقائد واللاعقائد المقبولة، بصفتها حقائق لا يجوز المساس بها، ولا نقاشها، أي العقائد التي تفلت من كل تساؤل نقدي للعقل"[1]، وهكذا تنشأ العقلية الدغمائية انطلاقا من هذه الصلابة في الاعتقاد، فالعقلية الدغمائية ترتبط بشدة وبصرامة بمجموعة من المبادئ العقائدية وترفض بنفس الشدة والصرامة مجموعة أخرى وتعتبرها لاغية لا معنى لها. ويعتبر المؤمنون بهذا الدين أو هذه المنظومة من العقائد أن عقيدتهم تمثل التعبير الأكمل عن الحقيقة، ومن ثم فهي تمنحهم أفضلية امتلاك الحقيقة، ويفرض عليه في المقابل ضرورة حمايتها والدفاع عنها ونشرها أيضا عند الآخرين، الذين هم في الظلالة والباطل الذي ينبغي دحضه والقضاء عليه..، يقول أحد الباحثين:"إن الأحقاد الطائفية يمكن أن تنتشر كالنار في الهشيم، كما رأينا في كوسوفو والبوسنة ورواندا وتيمور وفلسطين والسودان، وأماكن كثيرة في أنحاء العالم، ومع التحريض المناسب، يمكن أن يتحول وعي متعمق منذ النشأة بهوية مشتركة مع جماعة من الناس إلى سلاح قوي يوجه بوحشية ضد جماعة أخرى..والنتيجة يمكن أن تكون عنفا عارما داخل الوطن، أو إرهابا وعنفا مراوغا ومدبرا على مستوى كوكبي"[2]، هكذا تتصرف كل فئة مؤمنة بدين معين تجاه غيرها ممن لا يشاركها الملة، فتتحول الأديان من أنظمة عقائدية–معرفية إلى أنظمة للتنافس والصراع والاستبعاد المتبادل، فكل هوية دينية تعتقد أنها أفضل من غيرها، وكل محاولة للمساس بها أو الانتقاص منها يتم التصدي لها بكل الطرق بما فيها العنف بكل أشكاله، وهو ما تمظهر عبر التاريخ في صور متعددة تراوحت بين الحذر المتبادل في بعض الحالات، والحرب تحت مسميات عدة كالغزو، والحروب الصليبية، والفتوحات والجهاد...الخ، فما يقدمه الفكر الديني على أنه "دين الحق"يكشف علم الاجتماع والانثروبولوجيا النقاب عنه، على أنه إيديولوجية جماعة لتفرض تفوقها..إن هذا التحليل يصدق على القرن الإسلامي الأول كما يصدق على المشروعات الحالية للحركات الإسلامية"[3]، وهذا ما يدعوه أركون بالحقائق السوسيولوجية، ذلك أنه يميز بين تمظهرين أو نمطين من الحقائق، فهناك الحقائق الاجتماعية أي التي تؤمن بها الجماعات وتدافع عنها، على غرار المعطيات الدينية وأساطير التأسيس، وكل مضامين المخيال الاجتماعي، وفي المقابل هناك الحقائق الحقيقية–إن صح التعبير–وهي المعطيات العلمية والفلسفية والتاريخية.

نلاحظ بصورة جلية التمفصل الأساسي بين العنف والدين/المقدس والحقيقة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تعقد الأمور وتداخلها، وبالتالي عدم إمكانية الحديث عن العنف بعيدا عن هذه العلاقة

---

[1] محمد أركون: نافذة على الإسلام، ت: صياح الجهيم (بيروت: دار عطية للنشر، ط1، 1996)، ص102.

[2] أمارتيا صن: الهوية والعنف، ت: سحر توفيق (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط1، 2008)، ص12.

[3] محمد أركون: نافذة على الإسلام، ص 78.

التي يرسمها المثلث الأنثروبولوجي السالف الذكر، ومما يزيد الموضوع تعقيدا أن هذا المثلث أو الثلاثي المفاهيمي يشتغل ويتأثر وفقا لعلاقات جدلية مع منظومة مفاهيم مترابطة لا يمكن إغفالها في البحث ونقصد بها: السلطة، القوة، الهيمنة، التاريخ، اللغة، الرمز، الأسطورة، والمجتمع، يقول الأنثروبولوجي الفرنسي جورج بالانديه G. Balandier : " كثيرا ما يتم تحويل الماضي الجماعي إلى سنن وتقاليد، فتصبح مصدرا للمشروعية وخزانا للصور والرموز ونماذج الفعل، وهذا ما يسمح بتوظيف تاريخ مثالي يتم بناؤه وإعادة بنائه بحسب الحاجة، لخدمة السلطة القائمة"[1]، فهذه الأخيرة لابد لها من متكئ نظري تستند إليه في الحفاظ على بقائها مهيمنة على الأفراد، وهذا المتكئ يتم بناءه من خلال تجميع أو تركيب معين للتاريخ، بحيث يبدو من جهة نقيا صافيا بطوليا، ومن جهة أخرى يتضمن عناصر منتقاة بدقة من قبل السلطة القائمة لتبرير وجودها وإضفاء المشروعية على ممارساتها، ذلك ما حدث في التاريخ الإسلامي يقول أركون مؤكدا ذلك: " مع مجيء الدولة الامبراطورية يتم استعمال الرصيد الرمزي الذي نقله القرآن الكريم لبناء إسلام رسمي –مستقيم الرأي–وفرضه، رسمي لأنه ينتج من اختيارات الدولة السياسية التي تلغي فيزيائيا معارضيها، باسم التأويل المختلف للرصيد الرمزي"[2]، يكفي أن يتأمل الإنسان الصراع السني– الشيعي المدمر لكثير من البلدان والمجتمعات الإسلامية خاصة في سوريا واليمن، أو الصراع المالكي–السني– مقابل الإباضي–الخوارج– الذي طرأ مؤخرا في مدينة غرداية بالجزائر وجعل المدينة تدخل في دوامة من العنف المدمر.

فالتاريخ والدين والرموز وحتى الأساطير يتم تحويلها إلى رأسمال رمزي بلغة عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو P.Bourdieu، وهذا الرأسمال أو الرصيد باعتباره يتضمن النماذج العليا والمثالية وبالتالي الحقيقة القصوى للجماعة يصبح أداة فعالة في يد السلطة القائمة لاستعماله في غاياتها الخاصة، ومنع استعماله من قبل الآخرين –المعارضة، فيصبح الرأسمال الرمزي محل منافسة ومزايدة بين مختلف القوى، يقول محمد أركون: "الطموح إلى الهيمنة مرتبط دائما بتأكيد حقيقة دون غيرها من الحقائق المنافسة، إن العقل العقائدي اليقيني صاحب السيادة، يتم بثقة وبعجرفة غالبا هذا العمل التقسيمي والتنكري الذي تتقنع فيه الرهانات الحقيقية لهذه المنافسة"[3]، فهناك تلاعب كبير من قبل السلطة بما هو ديني ورمزي لخدمة مصالحها، لذلك يؤكد أركون في أكثر من موضع أن هناك تواطؤا خفيا بين السلطة واللغة الرسمية والدين الرسمي والتاريخ الرسمي، لاحتكار الحديث باسم الحقيقة، ومن ثم سهولة التخلص من كل ما هو معارضة، أو شفوي، أو شعبي..، بدعوى الزيغ عن الحقيقة وعن الطريق القويم، وهكذا تتشكل الأرثوذكسية l'Orthodoxie في معناها العام–وليس المقصود هنا المذهب المسيحي المعروف بهذا

---

[1] Georges Balandier : Le pouvoir sur scènes, éditions Balland, Paris, 1982,p 17.

[2] محمد أركون: نافذة على الإسلام، ص 41.

[3] المصدر نفسه، ص 243.

الاسم– والذي يفيد الطريق المستقيم–وبالتالي الوحيد–للخلاص والنجاة، فكل انحراف عن الرأي المستقيم، الصحيح يتم رميه بالبدعة والهرطقة والخيانة..الخ من التوصيفات والتهم الجاهزة.

هذه الأرثوذكسية تتحول بمرور الزمن إلى سياج دوغمائي منيع، محصن ومحمي من قبل حراس الأرثوذكسية أو كما يسميهم أركون متأثرا بماكس فيبر Max Weber مسيرو أمور التقديس، هذا السياج يقف ضد كل اختراق من قبل أفكار أو سلوكات وافدة من قبل غير المنتمين إلى هذه الأرثوذكسية، ولا يمكن دمجها ضمن العناصر المشكلة للطريق المستقيم، وهذا ما يمكن أن نعثر عليه في تاريخ مختلف الأمم، وفي كل الديانات خاصة الديانات التوحيدية الثلاثة التي تشترك في مسألة مهمة وهي أنها تأسست على معطى الوحي الإلهي القائل بوجود إله واحد، ومن ثم فكل دين يعتبر نفسه ممتلكا للحقيقة المطلقة دون سواه، ، بالتالي، أتباعه مستعدون للذود عن هذه الحقيقة، وفرض أفضليتهم على الآخرين، ولو اقتضى الأمر اللجوء للقوة وللعنف والقتل، وهو ما حدث ويحث كل يوم في واقعنا، والأدهى في الأمر كما يقول هاشم صالح: " أن القاتل "المؤمن طبعا"لا يشعر بأي ذنب أو تأنيب ضمير، على العس يشعر بارتياح نفسي لا مثيل له لأنه أدى واجبه تجاه الله تعالى فقد خلص العالم من كفار وزنادقة ينجسون الأرض الطهور[1]".

هناك ملاحظة لا بد من التنبيه إليها في مقاربة موضوع العنف، تتمثل في التباين والالتباس في وصف بعض الظواهر العنيفة؛ فما يوصف في بعض السياقات بالإرهاب، يوصف في سياقات أخرى بالمقاومة وتصفية الاستعمار، كما يمكن أن يوصف في بعض الأوساط بالفوضى والتمرد وخرق حقوق الإنسان أو الحرب العادلة، وتحضير الشعوب المتخلفة والقضاء على الاستبداد والأنظمة الطاغية وما إلى ذلك من التوصيفات، التي، وإن لم تكن عارية من الصحة فهي لا تعبر عن كامل الحقيقة والموضوعية، ففي أحسن الأحوال تعبر عن الحقيقة من وجهة نظر قائليها ووفقا للسياق الذي ترد فيه.

ومن ثم فكل بحث في مقاربة موضوع العنف والدين والحقيقة يتطلب من جهة الكثير من الحذر، وإرجاء التقييم والنتائج قدر المستطاع، على اعتبار التعقيد والالتباس الذي يلف ظاهرة العنف وكذا موضوع الدين فكما يقول جاك دريدا: "إن كلمة الدين هي الأكثر وضوحا والأكثر لبسا في نفس الوقت"[2] ومن جهة أخرى فهو يتطلب عدة مفاهيمية ومنهجية متعددة تستفيد من مختلف المعطيات التي توفرها علوم الإنسان والمجتمع، وهي المنهجية التي يتبناها أركون في مجمل أبحاثه، وهو ما يعطي مقارباته أهمية كبيرة بالنظر لجدة وكثافة العدة المنهجية التي يوظفها.

---

[1] هاشم صالح: هل يؤدي المقدس إلى العنف بشكل حتمي؟ يتفكرون،ع 5، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، خريف 2015، الرباط،ص66.

[2] جاك دريدا–جياني فاطيمو: الدين في عالمنا، ت: محمد الهلالي–حسن العمراني(الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ط1، 2003)ص 11.

من جهة أخرى فإن مقاربة موضوع العنف تتطلب استبعاد تلك الأحكام المسبقة، وتلك المزايدات غير الموضوعية التي تجعل العنف خصيصة مجتمع دون غيره أو دين دون الأديان الأخرى، يقول محمد أركون:" من الحماقة القول على سبيل المثال: الإسلام عنيف، كل إنسان عنيف، المشكلة هي أن نرى كيف يحدث أو يتمظهر في الإسلام أو الماركسية أو المسيحية أو أية منظومة فكرية أو اجتماعية كبرى هذا البعد أي العنف، لأنه ببساطة ينتمي لشرط الإنسان وطبيعته"[1]، وهذا لا يعني أن التاريخ الإسلامي غير معني بالعنف، بالعكس فقد شهد الكثير من المحطات التي كان فيها العنف سيد الموقف، وكثيرا ما يتم تصفية المختلف بحد السيف، إذ يكفي وصفه بالمرتد أو الزنديق حتى يباح دمه والأمثلة كثيرة، وقبل ذلك كله فثالثة من الخلفاء الراشدين ماتوا مقتولين !! ومع ذلك فليس العنف خصيصة إسلامية، فهو ظاهرة قديمة قدم البشرية ومنتشرة في كل المجتمعات والديانات والأزمنة، ضف إلى ذلك، فهناك مسألة مهمة في نظر أركون وهي ضرورة التمييز بين الإسلام كدين أو كنص أو نموذج، والإسلام كممارسة اجتماعية وإطار تاريخي ثقافي حضاري مرتبط بالفاعلين الاجتماعيين، يقول أركون: "من الواضح أن كل مسلم يحمل بداخله هذا النموذج المحبذ للأخوة والانفتاح على الآخر، ولكن ذلك يتعلق بالفرد، ولأن هذا الأخير يعيش في جماعة فهو يقع تحت ضغط الإيديولوجيات المحددة لجماعته، وهذه الايديولوجيات للأسف لا تعكس بدقة النموذج الإسلامي"[2].

والمفارقة الكبرى أن كل الأديان لا تتردد في إدانة العنف والدعوة إلى التسامح، لكنها في الوقت عينه تباركه وتدعو إليه حينما يتعلق الأمر بالدفاع عن الحقيقة التي تنص عليها هذه الديانة أو السعي لفرضها بالقوة على من يعترض عليها، وهنا يكمن رهان المقاربة الأركونية، في فضح هذا التناقض في المواقف، وفي فضح التلاعب الذي يستهدف تأويل النصوص الدينية لتبرير ممارسات سياسية بحتة غرضها الهيمنة وتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية، هنا يجد الخطاب النقدي الرصين مجالا لتدخله، لفتح الطريق أمام تصور جديد للعقل وللحقيقة، تصور بعيد كل البعد عن الدغمائية وعن الأرثوذكسية، ومن ثم كل البعد عن شتى أشكال الاحتكار للحقيقة والتنافس على الهيمنة، يقول أركون: " ينبغي العلم أنه إذا ما قدم الخطاب النقدي المبلور من قبل العقل نفسه كسلسلة من المقترحات الحرة المطروحة للنقاش وليست المفروضة فرضا على الناس من فوق فإنه ستظهر عندئذ إمكانيات للسير معا على طريق الحقيقة فالحقيقة تقع في نهاية مسار طويل وليست معطاة بشكل جاهز في البداية، إنها محصلة النقاش الحر وتضارب الآراء[3]".

ثانيا: في مفهوم الأنسنة:

---

[1] Mohammed ARKOUN, Maurice BORRMANS, Mario AROSO : L'Islam religion et société, France, éd : CERF.1982, p39.

[2] Ibid, p :35.

[3] محمد أركون: نحو نقد العقل الإسلامي، ت: هاشم صالح(بيروت: دار الساقي، ط1، 2009)، ص31.

يعد مفهوم الأنسنة واحدا من المفاهيم الأساسية المشكلة للشق العملي في المشروع الأركوني، وواحدا من الأطر الاجتماعية الضرورية من أجل الحرية والإبداع والتطور وقبل ذلك من أجل تجاوز الخلاف والصراع، فهذا المفهوم–الأنسنة– يحيل إلى تكريس وحماية لحقوق الإنسان، وما يقتضيه ذلك من فتح المجال للحوار والتسامح والاحترام المتبادل للآراء والتعايش والحق في الاختلاف..الخ، يؤكد أركون أهمية وضرورة تأسيس الموقف الأنسني الكوني قائلا:" لا ريب أننا في حاجة إلى نزعة إنسانية واسعة تصلح لجميع البشر والبحث عنها ملح وضروري"[1]، والمقصود بالأنسنة لديه هو عملية تثبيت لإنسانية الإنسان ولماهيته، وهي "تتجاوز حدود الأديان والطوائف والقوميات والأعراف لكي تصل إلى الإنسان في كل مكان وإلا فلن تكون هناك نزعة إنسانية حقيقية فهي إذا ما استثنت إنسانا واحدا من نعيمها تكون قد فقدت إنسانيتها"[2]، وهذا المعنى يستوحيه أركون من الأنسنة التي تشكلت في التاريخ الإسلامي بفضل شخصيات متميزة كالجاحظ والتوحيدي ومسكويه وغيرهم، ويحاول تجاوزهم أيضا، فرغم كونه يشيد بأعمال هؤلاء والبعد الأنسني الذي مثلوه، إلا أنه يعتبر مواقفهم آنذاك تعبر عن أنسنة مؤقتة وضيقة بالنظر إلى إطارها الزمكاني (الدولة الإسلامية –القرون الوسطى).

وبالنظر إلى التطورات الحالية في الفكر الإنساني الحديث والمعاصر، التي أفرزت الموقف الثقافي الذي وصلت إليه الحداثة الغربية عندما اتخذت مسافة نقدية من الموقف الدغمائي المؤسس على الحقيقة الواحدة، المطلقة، التي تنفي ما يخالفها، فإن تكريس الأنسنة في السياقات العربية الإسلامية يتطلب الانفتاح على الثقافة الحديثة والاعتراف بالتعددية المذهبية والثقافية واللغوية الذي هو صفة من الصفات الأساسية والتأسيسية للموقف الإنساني"[3]، وهو موقف يلتقي فيه أركون مع إدوارد سعيد الذي يعتبر" الأنسنية وسيلة تساؤل وإقلاق وإعادة صياغة للكثير مما يقدم لنا أنه يقينيات مسلعة، معلبة، مغلقة على النقاش ومشفرة على نحو غير نقدي"[4].

هناك إذن ضرورة للعمل على إعادة الاعتبار للإنسان وللنزعة الإنسانية في المجتمعات الإسلامية التي تشهد وقائع وأحداث كثيرة على خلوها من الحريات، وعلى الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان، ويؤكد أركون أنه "ينبغي علينا أن نعترف عندما نفتح أعيننا على المجتمعات الإسلامية والعربية أنها خالية من الحريات، فحرية التعبير مفقودة وحرية الصحافة كذلك، وحرية التعليم والتربية ولا شيء مضمون فيما يخص حقوق الإنسان[5"6]، والسبب الرئيس القابع خلف هذا الوضع المزري هو غياب المفهوم الحديث

---

[1] محمد أركون معارك من أجل الأنسنة في السياقات الإسلامية، ت: هاشم صالح بيروت: دار الساقي، ط1، 2001 ص 84.

[2] محمد أركون: نزعة الأنسنة في الفكر العربي، ت: هاشم صالح(بيروت: الساقي، ط1، 2004)، 29.

[3] محمد أركون: معارك من أجل الأنسنة في السياقات الإسلامية، مصدر سابق، ص14.

[4] إدوارد سعيد: الأنسنية والنقد الديمقراطي، ت: فواز طرابلسي (بيروت: دار الآداب، ط1، 2005)، ص 48.

[5] محمد أركون: العلمنة والدين، ت: هاشم صالح بيروت: دار الساقي، ط1، 1996 ص

[6] محمد أركون: العلمنة والدين، ت: هاشم صالح (بيروت: دار الساقي، ط1، 1996)، ص 97

للدولة، دولة المؤسسات لا الأشخاص، أي دولة القانون التي تعامل أفرادها كمواطنين لا كرعايا معزولين عن الحياة السياسية وغير مشاركين في وضع القوانين واتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير شؤونهم، فالأنسنة في عمقها مرتبطة بمفهومي المواطنة والمجتمع المدني، المرتبطين بدورهما بمفهوم الديمقراطية، إذ المواطنة هي الوصف السياسي لأفراد المجتمع المنضوين تحت دولة–وطن تتبنى الخيار الديمقراطي كنظام للحكم والتسيير، وهي وضعية تسمو على الجنسية وتجعل العلاقة مع الدولة علاقة شراكة في الوطن، وعلاقة تشاركية غير تبعية مثلما هو الشأن في ظل الأنظمة الاستبدادية والإقطاعية التي يعتبر فيها الأفراد رعايا لا مواطنين.

فدولة القانون هي أداة حماية الحريات الفردية من خلال ضمان معادلة الحقوق والواجبات، غير أنه من الضروري التنبيه على أن التحول إلى سيادة دولة القانون ينبغي أن يترافق مع تحول آخر لا يقل أهمية عنه، ونقصد به الانتقال من الفرد–الرعية إلى الفرد–المواطن، وهو ما عرفته المجتمعات الغربية خصوصا منذ إعلان ميثاق حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا سنة 1789، فالمواطنة كشعور بالانتماء مفهوم محوري في قيام دولة القانون، وشرط أساسي للتحول الديمقراطي مثلما هي شرط أساسي في بناء المجتمع المدني.

وهذا الشعور بالانتماء ينعكس في نوع من المسؤولية التي تشعر الفرد بضرورة المشاركة الإيجابية الفعالة تجاه القضايا المطروحة في المجتمع الذي ينتمي إليه، من هنا فإن الانتقال الإيجابي يقوم أساسا على تحرير الإنسان وإطلاق طاقاته كقوة أساسية في التغيير، وهذا ما يتطلب في نظر أركون ضرورة احترام حقوق الإنسان أو ما يدعوه بـ:الأنسنةl'humanisme ففي ظل الحداثة " من باب اللامقبول أن نرفض للفرد حقا من حقوقه الحياتية والسياسية والاقتصادية والثقافية والدينية"[1].

يشرح أركون أحد أبعاد مفهوم الأنسنة من خلال مناقشته لموضوع "الآخر"، أو الصورة التي يشكلها كل طرف عن الطرف الآخر، صورة الإسلام لدى الغرب وصورة الغرب لدى المسلمين، ملاحظا أنه على الرغم من أهمية هذا الموضوع لم يحظ بالاهتمام اللازم في السياقات الفكرية المعاصرة، وإن تم ذلك فإنه يتم في دوائر ضيقة لدي المفكرين الأكاديميين الذين لا تصل أصواتهم إلى الجماهير ولا تؤثر مواقفهم كثيرا في تغيير الصور المشوهة المتبادلة بين مختلف الأطراف، وهذا لطغيان الخطاب الإعلامي– السياسي المتسرع وذو الأهداف الإيديولوجية على حساب الخطاب الأكاديمي الهادئ ذو الأهداف الإبستيمولوجية.

يبدأ أركون مناقشته لموضوع الذات والآخر من خلال رصده لمجموعة نصوص من الكتب المقدسة (التوراة، الإنجيل، القرآن)، ونصوص أخرى لبعض الفلاسفة الكبار على غرار كانط، سارتر، ليفيناس وبول ريكور، تتقاطع هذه النصوص جميعها في كونها تتضمن إشارة إلى كيفية التعامل

[1] فتحي التريكي– رشيدة التريكي: فلسفة الحداثة (بيروت: مركز الإنماء القومي، ط1992،1) ص72.

مع الآخر، ويلاحظ أركون أنه على الرغم من أهمية هذه النصوص وكثرة الاستشهاد بها(لاسيما النصوص المقدسة) إلا أنها لم تستطع تجاوز الإشكاليات المطروحة حول مسألة الأنا والآخر، لأن هناك دائما فجوة بين النظرية والتطبيق العملي على أرض الواقع، يقول في هذا السياق: "طيلة قرون وقرون راحت الفلسفة واللاهوت يتحدثان بإسهاب على الإنسان، والعقل، وشروط بلورة المعرفة النقدية ونقلها إلى الآخرين أيضا، كما تكلما عن كيفية تشكيل المجتمع البشري المثالي أو المدينة الفاضلة، ولكن من دون دمج للمرأة فعليا، ومن دون دمج الغريب البعيد، ثم بشكل أخص من دون دمج العبد الرقيق"[1].

بالإضافة إلى هذه النقائص التي ربما تداركتها الحداثة ولو نسبيا، هناك إشكاليات جديدة أفرزتها هذه الحداثة، لاسيما الحروب غير المتكافئة بدءا من إلقاء القنبلة النووية الأمريكية على الأراضي اليابانية، وصولا إلى تدخل القوى المتطورة تكنولوجيا في مختلف المناطق من العالم الذي تمت شيطنته والنظر إليه باعتباره الشر المطلق أو محور الشر كما ورد في خطاب الرئيس الأمريكي بعد أحداث سبتمبر 2001، فهنا تحديدا –والقول لأركون– ينبغي"أن نبحث عن الأسباب العميقة لانتشار ظاهرة الإرهاب بصفتها ردا على هذه الحروب غير المتكافئة"[2]، وهذا لا يعني البتة تبرير ظاهرة الإرهاب والعنف مهما كانت صيغها وصورها، إنما يعني بالدرجة الأولى إعلان الحاجة الماسة لبلورة فلسفة جديدة تسمح بالقبول الفعلي للآخر ومن ثم إمكانية التعايش الآمن معه، وجعل الطرفين المتصارعين على قدم المساواة من حيث المسؤولية، فالغرب لا يمكنه أن يستمر في الإعلان عن كونية قيمه من دون أن يدمج الآخر– المسلم في حساباته، ويكف عن اعتباره الشر المطلق ويكف بنفس الدرجة عن إرادته في الهيمنة والبطش و الدوس عن قيم الآخرين.

أما الطرف الثاني أي العرب والمسلمين فينبغي أن يكفوا عن شيطنة الغرب والنظر إليه ككتلة واحدة، وأن يكفوا عن تغذية العنف من خلال التلاعب بالمفهوم اللاهوتي–السياسي المدعو بـ(الجهاد)، ويتحولوا إلى توعية الجماهير وتعليمها وتحسين ظروف معيشتها محترمين حق الآخر في الاختلاف، نحن مطالبون بتقديم صورة حسنة عن المبادئ والأفكار التي نتغنى بها، لأن الصورة الحالية للمجتمعات الإسلامية وما تتخبط فيه من عنف وتشرذم واستبداد وفساد، لا تسمح للآخر إلا أن يزداد مقتا وكرها وعنصرية ضدنا، ولا يمكننا مطالبة الآخر بتحسين صورته عنا ما لم نقدم نحن ملامح هذه الصورة الحسنة.

فضمن الظروف المعيشة حاليا، يبقى العقل (ومن ثم الإنسان) مأخوذا كرهينة في كلتا الجهتين، الأصوليات الدينية والإيديولوجيات السياسية ذات المزعم الكوني، وهي في الحقيقة تشتغل لصالح إرادات القوة والهيمنة التي تلغي كل العمل النقدي المؤدي إلى«تحولات المعنى و القيم» على الصعيد العالمي[3].

---

[1] محمد أركون: نحو تاريخ مقارن للأديان التوحيدية، ت: هاشم صالح (بيروت: دار الساقي، ط1، 2011) ص 320.

[2] محمد أركون: نحو تاريخ مقارن للأديان التوحيدية، مصدر سابق، ص 321.

[3] المصدر نفسه، ص 338.

وقد آن الأوان يقول أركون، في صرخة طوباوية يائسة "للخروج من هذه الحلقة الجهنمية للعنف والعنف المضاد، لقد آن الأوان للخروج من عهد الأكاذيب السياسية لتبرير فوضى الحروب، آن الأوان للتخلي عن السياسة القائمة على القوة المحصنة، آن الأوان للخروج من تلك الحلقة المبتذلة للتفجيرات الإرهابية من جهة وللرد الهائل المفرط عليها من جهة أخرى"[1].

لقد أصبح الإنسان هو العدو الأول للإنسان، في ظل الشيطنة المتبادلة بين الإسلام والغرب، ومن ثم لابد من تدارك الوضع قبل ضياع الإنسان، وإعادة الاعتبار للموقف الأنسني القائم على احترام الإنسان والأديان والمهموم بإرادة المعرفة ومقارعة الحق بالحق للحق كما يقول المتصوفة.

هذا الموقف الأنسني يتأسس على إعادة تشكيل صورة الآخر وإعادة رسم علاقة الذات مع هذا الآخر، و"ما دمنا لا نعامل الآخر وكأنه ذات، أي كأنه مثلنا، لا يمكن أن توجد نزعة إنسانية، ينبغي أن يتحول الآخر إلى ذات، أو الذات إلى آخر، لكي يحصل التناغم والانسجام في المجتمع والعالم كله"[2]. ولكن الواقع يؤكد أننا وفي ظل معطيات الراهن بعيدون كل البعد عن هذا الموقف الأنسني الذي يدعو إليه أركون–سواء نحن العرب المسلمون أو غيرنا– لهذا قلنا بأن موقف أركون هذا ليس إلا صرخة طوباوية وأفقا للانتظار، ولكن الطوباويات أيضا تبقى ضرورية في حياة الأفراد والمجتمعات، لأنها تعبر عن التفاؤل بمستقبل أفضل وهو التفاؤل الذي أعلنه أركون في إجابته عن آخر سؤال طرحه عليه مترجمه وصديقه هاشم صالح، حين سأله، هل أنت متشائم؟ فأجاب:"لا. لا أنا لست متشائما على المدى البعيد"[3] .

واستعمال أركون لمصطلح الأنسنة بدل مصطلح حقوق الإنسان مرده كون هذا المصطلح الأخير –بالنظر لمعطيات الراهن– قد أصبح مفرغا من محتواه نظرا للتوظيف الإيديولوجي الذي تعرض له حيث أصبح ذريعة تستعمله الدول العظمى للضغط على الآخرين أكثر مما تتقيد به في تعاملها معهم، والأمثلة على ذلك كثيرة خاصة تدخلات الدول الغربية المتزايدة في العديد من الدول العربية والإسلامية على وجه الخصوص، وليس واقع حقوق الإنسان في الداخل العربي بأحسن مما هو عند غيرهم، يؤكد أركون ذلك قائلا: « من المعلوم إن مبادئ الإخاء والتضامن واحترام حياة الأشخاص وأرزاقهم هي أشياء طالما تحدث عنها القرآن وكرر الحديث وكذلك فعل التراث الذي تلاه، ولكن هذه المبادئ "تطبق"الآن في المجتمعات الإسلامية بشكل مأساوي مرعب، وفي جو من الإرهاب المعمم على المستويين المحلي والدولي»[4].

من خلال هذا الوضع فإن الكلام عن تجاوز العنف في مجتمعاتنا يمر حتما عبر تحسين وضعية حقوق الإنسان، وتعزيز قيمة الإنسان وصيانة كرامته وتدعيم حريته، فالأنسنة ترسيخ للحرية واحترام

---

[1] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[2] محمد أركون: نحو تاريخ مقارن للأديان التوحيدية، ص 337.

[3] المصدر نفسه، ص 423.

[4] محمد أركون: الفكر الأصولي واستحالة التأصيل، ت: هاشم صالح(بيروت: دار الساقي، ط1، 1999) ص 217.

للاختلاف والتعددية، يقول أركون:«الاعتراف بالتعددية المذهبية والثقافية واللغوية هو صفة من الصفات الأساسية والتأسيسية للموقف الإنساني»[1]، وهذا الموقف الإنساني يغتني ويتدعم من خلال توفير فرص التثقيف الحديث وفتح آفاق التبادل المبدع مع مختلف الثقافات، دون تفضيل لثقافة على أخرى، كما يتطلب الموقف الأنسني الإيمان بفضائل الإنسان وفتح آفاق الحوار والتبادل بين المواطنين، وجعلهم ينفتحون على المعنى الجديدة من أجل بناء نظام إنساني محرر من العنف وأساليب الهيمنة والنبذ المتبادل، وكذلك محرر من أنواع النفي والرفض للآخر، ومن ثم الحديث عن إمكانية التعايش الآمن بين المختلفين مهما كانت نوعية ودرجة اختلافهم.

مصادر ومراجع البحث:

أولا: المصادر:

1/ محمد أركون: القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، ت: هاشم صالح(بيروت: دار الطليعة، ط1، 2001)، ص45.

2/ محمد أركون: نافذة على الإسلام، ت: صياح الجهيم (بيروت: دار عطية للنشر، ط1، 1996)، ص.102

3/ محمد أركون: نحو نقد العقل الإسلامي، ت: هاشم صالح(بيروت: دار الساقي، ط1، 2009)، ص31.

4/ محمد أركون: معارك من أجل الأنسنة في السياقات الإسلامية، ت: هاشم صالح(بيروت: دار الساقي، ط1، 2001) ص 84.

5/ محمد أركون: نزعة الأنسنة في الفكر العربي، ت: هاشم صالح(بيروت: الساقي، ط1، 2004)، 29.

6/ محمد أركون: نحو تاريخ مقارن للأديان التوحيدية، ت: هاشم صالح (بيروت: دار الساقي، ط1، 2011) ص 320.

7/ محمد أركون: الفكر الأصولي واستحالة التأصيل، ت: هاشم صالح(بيروت: دار الساقي، ط1، 1999) ص .217

8/ محمد أركون: العلمنة والدين، ت: هاشم صالح (بيروت: دار الساقي، ط1، 1996)، ص 97

9/ Mohammed ARKOUN, Maurice BORRMANS, Mario AROSO : L'Islam religion et société, France, éd : CERF.1982, p39.

ثانيا: المراجع:

[1] محمد أركون: معارك من أجل الأنسنة في السياقات الإسلامية، ص 14.

1/ إدوارد سعيد: الأنسنية والنقد الديمقراطي، ت: فواز طرابلسي (بيروت: دار الآداب، ط1، 2005)، ص .48

2/ أمارتيا صن: الهوية والعنف، ت: سحر توفيق (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط1، 2008)، ص.12

3/ جاك دريدا–جياني فاطيمو: الدين في عالمنا، ت: محمد الهلالي–حسن العمراني(الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ط1، 2003)ص .11

4/ فتحي التريكي– رشيدة التريكي: فلسفة الحداثة (بيروت: مركز الإنماء القومي، ط1992،1) ص72.

5/ هاشم صالح: هل يؤدي المقدس إلى العنف بشكل حتمي؟ يتفكرون،ع 5، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، خريف 2015، الرباط،ص66

6/ Georges Balandier : Le pouvoir sur scènes, éditions Balland, Paris, 1982,p 17